



بنك السودان المركزي



النشرة الدورية لبنك السودان المركزي

**Central Bank of Sudan
Public Information Note**

السنة الاولى العدد (14)

يونيو 2011 June

بسم الله الرحمن الرحيم

النشرة الدورية لبنك السودان المركزي (يونيو 2011)

Central Bank of Sudan
Public Information Note (May 2011)

- 1- الاقتصاد العالمي وشركاء التجارة الخارجية للسودان : 3
- 2- أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السوداني : 4
- 1-2 التضخم: 4
- 2-2 عرض النقود: 5
- 2-3 سعر الصرف وسوق النقد الاجنبي: 7
- 1-4 أداء التمويل المصرفي: 8
- 2-5 موقف القطاع الخارجى و حركة التجارة الخارجية: 11
- 2-6 الذهب والمعادن الاخرى : 14
- 2-7 عمليات السوق المفتوحة وسوق الاوراق المالية : 14

بسم الله الرحمن الرحيم

"تهتم النشرة بتوفير معلومات دقيقة وموثقة علي أساس شهري عن أداء الإقتصاد السوداني وتنفيذ السياسة النقدية والمصرفية وسياسات سعر الصرف ، وتعكس نشاط لجنة السياسات في البنك المركزي وتهدف إلى تمليك الرأي العام معلومات عامة عن مسار الاقتصاد والفرص والتحديات الماثلة والتدابير والإجراءات المطبقة لضمان الاستقرار المالي والنقدي وتحقيق الأهداف التنموية في السودان" .

1- الاقتصاد العالمي وشركاء التجارة الخارجية للسودان :

من المتوقع ان يواصل الاقتصاد العالمي تعافيه من تداعيات الازمة المالية العالمية بالرغم من ارتفاع اسعار الطاقة ومشكلة الديون الاوروبية والكوارث الطبيعية ومؤخراً سقف الديون الامريكية والتي من المتوقع ان تعرقل خطي النمو في الاشهر المتبقية من العام 2011 م . غير ان اجواء عدم اليقين حول معالجة مشكلات الديون السيادية ، والتكشف المالي وسحب اجراءات التحفيز النقدي يمكن ان تؤدي الي تاخر تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي .

بالرغم من قرار البنك المركزي الاوربي بعدم رفع سعر الفائدة الذي يطبقه على ادوات السياسة النقدية ، شهدت اسواق التمويل قصير الاجل الاوروبية زيادات اخرى في اسعار الفائدة، ووافق البرلمان اليوناني على خطة التقشف الاقتصادي للحكومة بما يضمن حصول اثينا على مزيد من الدعم المالي . وتمثل الخطة في زيادة الضرائب وخفض الاجور والخصخصة ، وهناك التوقعات لمزيد من الاجراءات الاضافية التي يمكن ان يتخذها القادة الاوربيون .

ارتفع نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في منطقة اليورو بنسبة تزيد على نسبة 3.3% المتوقعة . اذ حققت فرنسا والمانيا نسبة نمو قدرها 6.1% ، 3.9% على التوالي . والواقع ان ضعف الاستهلاك لايمثل المشكلة الوحيدة التي تواجه الاقتصاد في منطقة اليورو، فهناك انخفاض ملحوظ في سعر اليورو مقابل العملات الرئيسية في العالم، وتذبذبات عالية في الاسواق المالية . تفوق نمو الاسواق الصاعدة على نمو البلدان الصناعية الرئيسية بالرغم من بعض المخاوف على استمرار ارتفاع التضخم في منطقة الاسواق الصاعدة خلال الاشهر المتبقية من العام 2011م، حيث اظهرت البيانات الصادرة حديثاً ارتفاع معدلات التضخم في الصين والهند والسعودية . وقد استخدمت البنوك المركزية في الاسواق الصاعدة عدداً من الادوات لتحجيم تنامي النفود بما في ذلك رفع اسعار الفائدة الاسمية وزيادة الاحتياطي الالزامي للبنوك ،فضلاً عن سياسات مرنة لادارة اسعار الصرف . شهدت مؤشرات البورصات الاوروبية والامريكية اكبر هبوط لها خلال يونيو 2011م ،فقد تراجع مؤشر فايننشال تايمز 100 البريطاني وداكس الالمانى 1.4%، 1.2% على التوالي،بينما هبط مؤشر كاك 40 الفرنسي 1.8% .

تراجعت مؤشرات معظم الاسواق العربية خلال شهر يونيو 2011م، اذ سجل سوق دبي المالي اعلى تراجع على مستوى الاسواق الخليجية، منخفضاً بنسبة 2.8% من قيمته، سجل سوق الكويت خسائر شهرية بلغت 2.6%، فى حين تراجع مؤشر جلوبل العام بنسبة 2.2%، وتراجع مؤشر التداول فى السوق السعودى بنسبة 2.4%، وفقد المؤشر العام لبورصة عمان نسبة 3.1% من قيمته ، وتراجع مؤشر البورصة المصرية بنسبة 2.7% متأثراً بالاضطراب المضطربة التى تشهدها مصر حالياً . وبالرغم منة ذلك فقد شهدت اسواق الشرق الاوسط الاخرى اتعاشاً ملحوظاً بعد الخسائر التى تكبدتها بسبب الاضطرابات السياسية فى المنطقة حالياً، مع هبوط متوسط العائدات فى معظم البورصات . غير ان اصدارات السندات الجديدة قد انكسرت ، مما يشير الى ان المستثمرين مازالت تساورهم بعض المخاوف حول مستقبل استثماراتهم فى المنطقة . ارتفعت معدلات التضخم فى غالبية شركاء التجارة الخارجية للسودان فى شهر يونيو 2011م عدا مصر، كوريا ومنطقة اليورو، اذ تراجع معدل التضخم فى مصر الى 10.0% ، كوريا (0.17%)، فى حين ظل ثابتاً فى منطقة اليورو (2.7%). اما التضخم لبقية الشركاء: الصين (6.4%) الهند (10.6%)، الامارات العربية (1.40%)، اليابان (0.10%)، ، السعودية (4.7%) . يشكل ارتفاع التضخم لشركاء التجارة الخارجية للسودان ضغطاً على قطاع الخارجى، ويؤثر على معدل التبادل التجارى مع تلك الدول، حيث تدهور شروط التجارة ، وعليه يضع البنك المركزى التحوطات اللازمة لاحتواء التضخم المستورد والعمل على خلق التوازن الداخلى والخارجى عن طريق المحافظة على استقرار سعر الصرف .

2- أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية فى الاقتصاد السودانى:

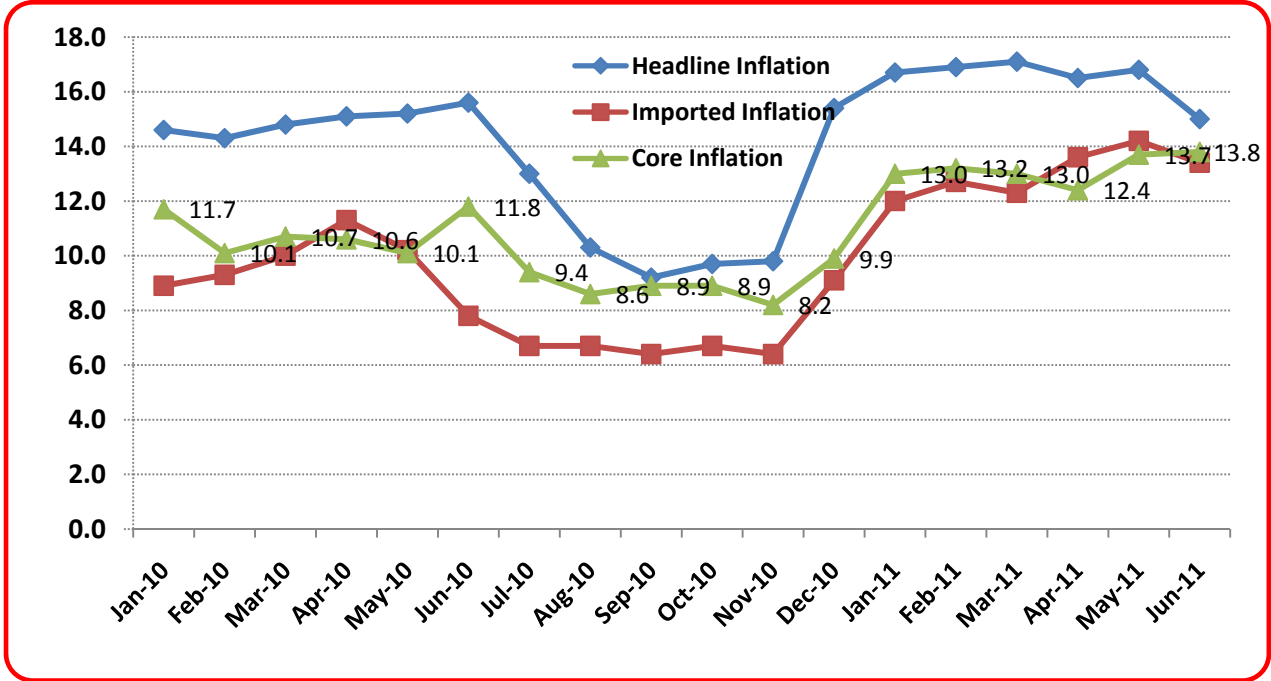
1-2 التضخم:

إنخفض كل من معدل التضخم الكلي (Headline Inflation) والأساسى (Core Inflation) خلال شهر يونيو 2011م مقارنة بشهر مايو 2011 ، من 16.8% و 14.2% الى 15.0% و 13.4% على التوالى. بينما سجل التضخم المستورد (Imported Inflation) إرتفاعاً طفيفاً بلغ 13.8% فى يونيو 2011م مقارنة بمعدل 13.7% فى مايو 2011 وذلك نتيجة لارتفاع أسعار بعض السلع المستوردة مثل الأدوات الكهربائية، السيارات وملحقاتها .

يواجه الاقتصاد السودانى خلال الفترة المتبقية من العام 2011م تحدياً كبيراً يتمثل فى كيفية احداث توازن فى القطاع الخارجى والموازنة العامة للدولة، وذلك لتحقيق الاستقرار الاقتصادى كاهم اهداف المرحلة الحالية، يراقب المركزى حالياً الضغوط التضخمية فى الاقتصاد السودانى ، وهناك حزمة اجراءات لترشيد النمو النقدى والمحافظة على استقرار سعر

الصرف من شأنها ان تقلل من الآثار التضخمية بسبب تداعيات انفصال الجنوب. كما يشكل ارتفاع التضخم المستورد ضغوطاً كبيرة على الاقتصاد نظراً لارتفاع اسعار السلع المستوردة من ناحية وارتفاع سعر الصرف من ناحية ثانية .

الشكل رقم (1) معدلات التضخم من يناير 2010 حتى يونيو 2011



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

وتكمن أهمية الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية في دعم استراتيجية احلال الواردات بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة لاتاج وتوفير السلع الضرورية، والحفاظة على استقرار سعر الصرف ، حيث يتم التركيز على تشجيع وتطوير الانتاج المحلي لتحقيق الأكتفاء الذاتي .

2-2 عرض النقود:

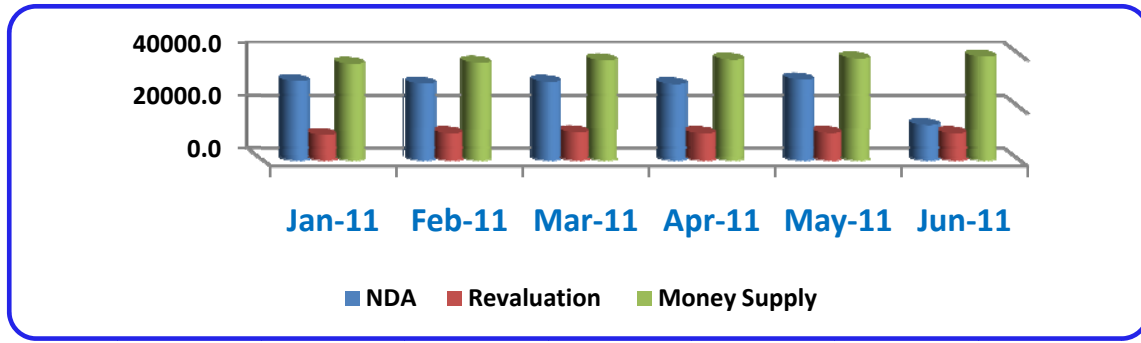
بلغ عرض النقود في 30 يونيو 2011م الى 39,1 مليار جنيه بمعدل نمو تراكمي بلغت 10.2%، وارتفعت القاعدة النقدية الى 18,4 مليار جنيه ، وذلك نتيجة لتحسن موقف صافي الاصول الاجنبية، وهناك زيادة طفيفة في صافي الاصول المحلية .

الجدول رقم (1) عرض النقود خلال الفترة (يناير 2011م – 30 يونيو 2011م)

| Month | NFA | NDA | Revaluation | Money Supply | Cumulative growth |
|----------|---------|---------|-------------|--------------|-------------------|
| Jan-11 | -3001 | 29880 | 9509 | 36388 | 2.5 |
| Feb-11 | -2299 | 28943.8 | 10165.7 | 36810.1 | 3.7 |
| Mar-11 | -2217.5 | 29654.9 | 10361.2 | 37798.6 | 6.5 |
| Apr-11 | -928.6 | 28750.5 | 10176.9 | 37998.8 | 7.0 |
| May-11 | -2286.9 | 30453.1 | 10260.6 | 38426.8 | 8.3 |
| June-11* | -4973 | 13246 | 10452 | 39115 | 10.2 |

*بيانات تقديرية

الشكل (2) عرض النقود يناير – 30 يونيو 2011م

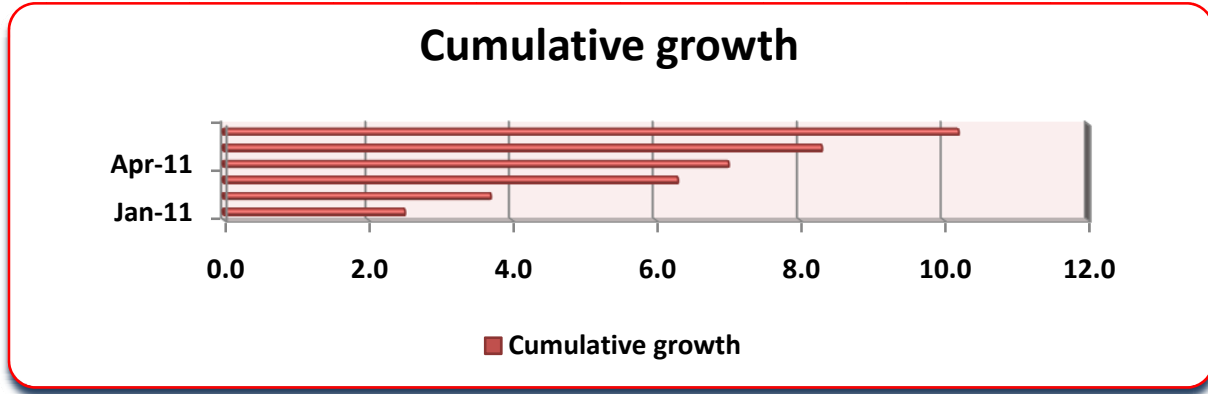


وضع البنك المركزي الترتيبات اللازمة لاستبدال العملة لضمان عدم استخدامها في المضاربة او عمليات النقد الاجنبي او التهريب وغسيل الاموال وغيرها، ايضاً من دواعي اصدار العملة الجديدة التأكد من تداول العملة في السيادة الوطنية وعدم تعرضها للتزوير . ان وجود اتفاقية واضحة حول العملة والتجارة والديون والبترول وغيرها من شأنه ان ينظم العلاقة بين الشمال والجنوب على اسس ومعايير تخدم مصلحة الطرفين، وما زال الباب مشرعاً للوصول الى اتفاق من هذا القبيل لدعم استقرار الشمال وتوفير بيئة مواتية لتطور دولة جنوب السودان . الا ان الاجراءات المتعلقة باصدار العملة ترتبط ايضاً بادارة السيولة في الاقتصاد، في اطار سياسة نقدية ترشيدية تستهدف الاستقرار الاقتصادي .

سوف يقوم بنك السودان المركزي بطرح الطبعة الثانية من الجنيه وإحلال الطبعة الأولى تدريجياً من خلال الجهاز المصرفي ونقاط الاستبدال بالمناطق النائية في كافة أنحاء السودان خلال فترة زمنية مناسبة تمكن المواطنين من استبدال نقودهم بسهولة ويسر .

يأمل بنك السودان المركزي في ان تنعقد المفاوضات بين الدولتين في اقرب موعد ممكن للاتفاق حول القضايا الاقتصادية المعلقة والتي لم يتم الاتفاق حولها اثناء الفترة الانتقالية وأهمها التعاون في مجال البترول وإجراءات التجارة بين الدولتين بما في ذلك الترتيبات المصرفية ونظم الدفع للصادرات والواردات بين البلدين بما يحقق المنافع المتبادلة للشعبين الشقيقين .

الشكل (3) معدل النمو التراكمي لعرض النقود من يناير 2011 الى 21 يونيو 2011 م



يرتبط استهداف معدل تضخم 18% خلال العام 2011م بإجراءات نقدية ترشيدية تؤدي الى المحافظة على النمو النقدي في حدود 17% واستقرار سعر الصرف . مما يتطلب التزام الحكومة بالاستدانة المحددة من الجهاز المصرفي، وتستهدف السياسة النقدية حالياً توفير التمويل للقطاع الخاص لتنشيط الانتاج والصادر . كما يستهدف البنك المركزي زيادة فعالية الرقابة المصرفية وزيادة فعالية الاجراءات المتخذة من اجل ضمان وسلامة النظام المصرفي والتوجيه الامثل للموارد المصرفية وتقليل التعثر المصرفي .

3-2 سعر الصرف وسوق النقد الاجنبي:

سجل متوسط سعر صرف الدولار مقابل الجنيه السوداني لدي بنك السودان المركزي 2.7602 جنية في يونيو 2011، وارتفع متوسط سعر صرف الدولار في السوق الموازي من 3.2196 جنية في مايو الى 3.3444 جنية في يونيو 2011م بينما ظل حافظ الصادر ثابتاً في 4.77% ، بلغ متوسط سعر صرف اليورو لدى البنك المركزي 3.8401 جنية ، وواصل ارتفاعه في السوق الموازي ليصل الى 4.7163 جنية مقارنة ب 4.5433 جنية في مايو 2011م . يراقب البنك المركزي حالياً حركة النقد الاجنبي بالبلاد وهناك حزمة من التدابير التي من شأنها ان تساعد في ادارة موارد النقد الاجنبي بكفاءة ، وتشمل هذه التدابير جانبى العرض والطلب .

في إطار المراجعة المستمرة والمتابعة الدورية لضوابط التمويل، اصدر البنك المركزي منشوراً سمح للمصارف بتقييم وإعادة تقييم الأراضي والعقارات والمنشآت بغرض منح التمويل المصرفي دون الحصول على موافقة بنك السودان المركزي، شريطة ان يتولى مدير عام المصرف المعني مسؤولية المصادقة على التقييم وفق ضوابط نص عليها المنشور، وأشار المنشور الى ان العقارات والاراضي والمنشآت التي يتم إعادة تقييمها لمنح تمويل اضافي يجب ان ينقضي على تقييمها الاول عامان ولا بد ان تحدث فيها اضافات حقيقية او تغيير في طبيعة استغلالها مثل الاراضي التي يتم تحويلها من زراعية الى سكنية او الاراضي السكنية التي يتم ترفيع درجتها. كما حدد المنشور الجهات الفنية المسموح لها باجراء التقييم وهي الشركات والمكاتب الاستشارية الهندسية المعتمدة من قبل مجلس تنظيم بيوت الخبرة والتي يوافق عليها بنك السودان المركزي، اضافة الى الوحدات الهندسية بالمصارف ويشترط ان تكون مؤهلة من ناحية فنية للقيام بتلك المهمة، محملاً الوحدات الهندسية بالمصارف مسؤولية تأكيد صحة التقييم واعتماده وتحديد مواقع العقارات والأراضي بواسطة مهندس مساحة. لا يسمح باعادة تقييم الاراضي والعقارات الحكومية المرهونة قبل المنشور 2007/16 والذي نص على حظر رهنها كضمان للتمويل المصرفي، وكذلك الاراضي المسجلة على الشيوخ المرهونة قبل المنشور 2008/13 الذي نص على عدم رهنها، والعقار الذي تسكنه الاسرة المرهون قبل صدور المنشور 2009/2 الذي نص على عدم جواز رهنه سواء كان تملكه عن طريق الخطة الاسكانية او خلافه. ولايسمح برهن الاراضي الاستثمارية الممنوحة لاغراض الاستثمار بموجب قانون تشجيع الاستثمار اذا كانت ارض فضاء خالية . وتهدف هذه الاجراءات الى تقليل التعثر المصرفي وضمان الاستقرار المالي . كما عمم البنك المركزي منشوراً للمصارف بخصوص تحويلات الحج للعام الحالي، حيث وجه المصارف بتنفيذ التحويلات بغرض الحج من كافة المصادر ومن جميع ولايات السودان المختلفة، باصدار شيكات لصالح الهيئة العامة للحج والعمرة للقطاعات: (الخرطوم، بحري، امدرمان)، الجزيرة، الشمالى، الشرقى، النيلين، (كردفان+الجنوب)، دارفور، قطاع المؤسسات، اضافة الى اصدار شيك سياحى أو مصرفى مسحوب على أى من مراسلى البنوك المحلية مصدره الشيك بالمملكة العربية السعودية بمبلغ لايتجاوز 1500 ريال سعودى بغرض الاعاشة للحج. وهى ضوابط تهدف الى ادارة موارد النقد الاجنبى بفعالية.

1- 4 أداء التمويل المصرفي:

تركز التمويل المصرفي 23.0% فى القطاع الصناعى، التجارة المحلية بنسبة 14.1%، الواردات بـ12.6%، ومن ثم النقل والتخزين بـ4.0%، و القطاع الزراعى بنسبة 3.0%، واخيراً قطاع الصادر بنسبة 2.4%، والقطاعات الاخرى 39.8%.

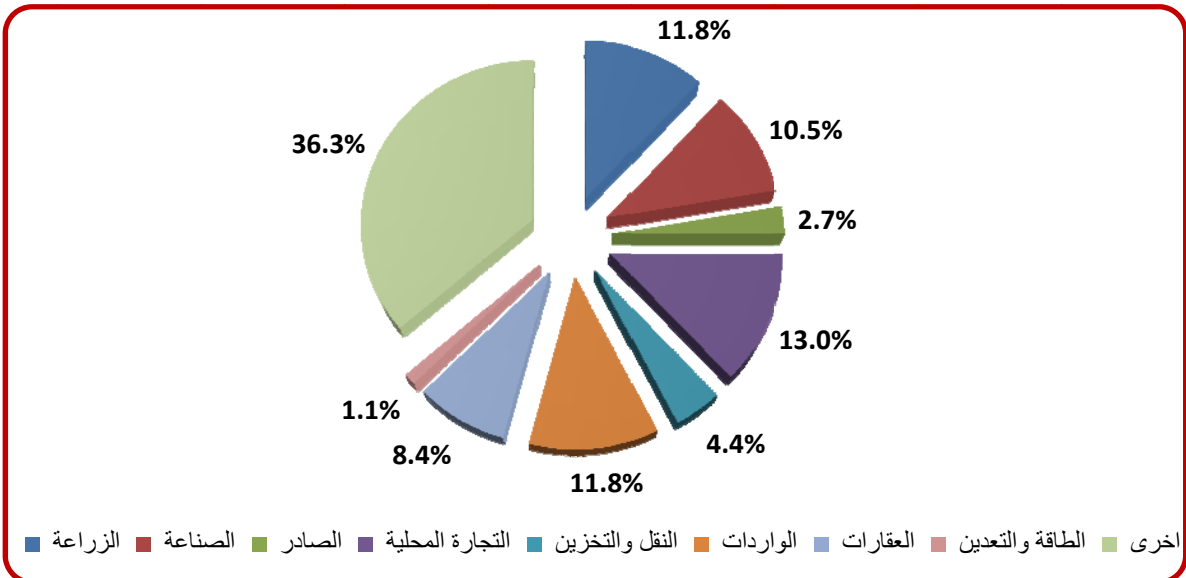
يشجع البنك المركزي المصارف بتمويل القطاعات ذات الاولوية خلال المرحلة المقبلة عبر حزمة من الحوافز التشجيعية من اجل النهوض بالقطاع الانتاجى .

الجدول رقم (2) تدفق ورصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات، مايو 2011 م : بملايين الجنيهات

| القطاع | التدفق | النسبة | الرصيد | النسبة |
|-----------------|----------|--------|---------|--------|
| الزراعة | 57.44 | 3.0% | 2,581.5 | 11.8% |
| الصناعة | 440.34 | 23.0% | 2,303.8 | 10.5% |
| الصادر | 45.82 | 2.4% | 601.6 | 2.7% |
| التجارة المحلية | 288.97 | 14.1% | 2,858.1 | 13.0% |
| النقل والتخزين | 76.80 | 4.0% | 967.3 | 4.4% |
| الواردات | 240.22 | 12.6% | 2,584.5 | 11.8% |
| العقارات | 0 | 0.0% | 1,837.8 | 8.4% |
| الطاقة والتعدين | 0 | 0.0% | 239.4 | 1.1% |
| اخرى | 760.93 | 39.8% | 7,977.8 | 36.3% |
| المجموع | 1,910.51 | 100.0% | 21951.8 | 100.0% |

المصدر: بنك السودان المركزي - قسم البنوك

الشكل رقم (5) رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات لشهر مايو 2011 :-



جدول رقم (3) تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ لشهر مايو 2011 م: - (بملايين الجنيهات)

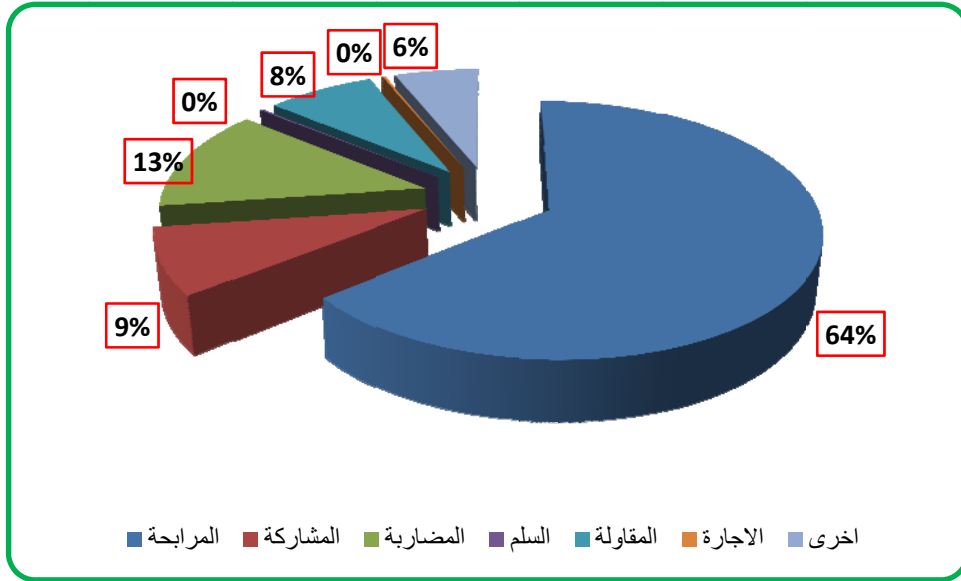
| الصيغة | المبلغ | % |
|----------|---------|--------|
| المراجعة | 1,227.8 | 64.26 |
| المشاركة | 162.7 | 8.52 |
| المضاربة | 250.8 | 13.13 |
| السلم | 3.2 | 0.17 |
| المقاولة | 147.6 | 7.73 |
| الاجارة | 3.7 | 0.19 |
| اخرى | 114.8 | 6.01 |
| المجموع | 1,910.5 | 100.00 |

المصدر: بنك السودان المركزي - قسم البنوك

استحوذت صيغة المراجعة على عمليات التمويل المصرفي بنسبة 64.26% من إجمالي تدفق التمويل المصرفي ويعود ذلك الى قلة المخاطر وضمان الربحية، بالإضافة الى عدم تعرضها لعمليات التعثر المصرفي ، تليها المضاربة بنسبة 13.13% ، المشاركة 8.52%، المقاولة 7.73%، الصيغ الاخرى 6.01% . يلاحظ استمرار انخفاض التمويل بصيغتي السلم والاجارة بالرغم من مساهمة الاولى في تمويل القطاع الزراعي والثانية في تمويل البناء والتشييد، اذ بلغت نسبة التمويل فيهما فقط 0.17%، 0.19% على التوالي.

شجع المنشور الذي اصدره البنك المركزي مؤخراً برفع سقف التمويل الاصغر الى 20 الف جنيه بدلاً من 10 الف على تعزيز فرص العمل وتحريك قدرات الصناعات الصغيرة من جديد ،ومساعدة الفقراء النشطين اقتصاديا الامر الذي سيساهم في زيادة فرص العمل ومحاربة الفقر.

الشكل رقم (6) تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ لشهر مايو 2011م :-



5-2 موقف القطاع الخارجى و حركة التجارة الخارجية:

تحسن اداء ميزان المدفوعات بشكل عام فى النصف الاول للعام 2011م ، حيث سجل الميزان الكلى فائضاً قدره 37 مليون دولار، بينما سجل الحساب الجارى فائضاً قدره 1.2 مليار دولار ، وسجل الميزان التجارى فائضاً قدره 3.7 مليار دولار، ويرجع ذلك الى ارتفاع عائدات البترول والصادرات غير البترولية ، بالإضافة الى انخفاض الواردات بسبب اجراءات ضبط الطلب على النقد الاجنبى (الاستيراد) .

هناك تحسن فى اداء الصادرات غير البترولية نتيجة لتصدير الذهب ويتوقع ان ترتفع صادرات السلع الزراعية ومنتجات الثروة الحيوانية وبالتالي يتم تعويض جزء مقدر من فقدان البترول .

ارتفع الفائض فى الميزان التجارى من 847.14 مليون دولار خلال النصف الاول من العام 2010 (يناير- يونيو2010) الى 3220.21 مليون دولار خلال نفس الفترة من العام 2011 (يناير-يونيو2011) بنسبة نمو بلغت 280%، ويعزى ذلك الى ارتفاع قيمة الصادرات بمعدل 32% ، وانخفاض قيمة الواردات بمعدل 11% . وارتفعت الصادرات غير البترولية من 778.45 مليون دولار الى 917.50 مليون دولار خلال نفس الفترة ، وارتفعت الصادرات البترولية من 4852.24 مليون دولار الى 6540.33 خلال الفترة نفسها ، كذلك ادى ارتفاع حصيلة

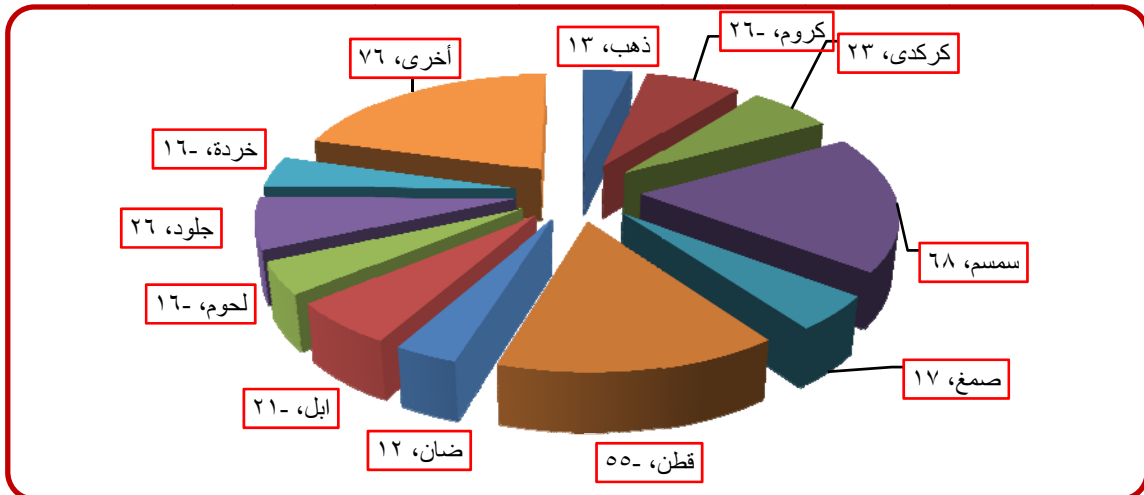
صادر الذهب من 469.54 مليون دولار فى نهاية يونيو 2010 الى 532.36 مليون دولار نهاية يونيو 2011م الى تحسين موقف القطاع الخارجى واستقرار سعر الصرف وتقليص الفارق بين السعر الرسمى والموازى . من المتوقع ان تكثف الدولة جهودها لتعزيز تنافسية الصادرات غير البترولية، خاصة الصادرات الزراعية والحيوانية وصادرات الذهب والمعادن الاخرى، وذلك لتقليل اثر فقدان اليرادات البترولية فى الميزان الخارجى وجلب مزيد من موارد النقد الاجنبى، بالإضافة الى جذب الاستثمار الاجنبى المباشر .

جدول رقم (4) الصادرات غير البترولية للفترة يناير - يونيو 2011 (ملايين الدولارات)

| السلعة | يونيو 2011 | حتى نهاية يونيو 2011 | يونيو 2010 | حتى نهاية يونيو 2010 |
|------------------------|------------|----------------------|------------|----------------------|
| ذهب | 84.98 | 532.36 | 110.23 | 469.54 |
| كروم | 0.54 | 4.71 | 0.81 | 6.37 |
| كركدى | 2.58 | 10.93 | 1.30 | 8.86 |
| مسمو | 17.31 | 140.17 | 10.68 | 83.47 |
| صمغ | 7.25 | 40.42 | 10.10 | 34.47 |
| قطن | 1.92 | 14.25 | 3.49 | 31.69 |
| ضان | 16.09 | 74.22 | 10.96 | 65.98 |
| ابل | 2.80 | 12.11 | 2.24 | 15.39 |
| لحوم | - | 2.74 | 0.38 | 3.26 |
| جلود | 3.85 | 16.63 | 3.04 | 13.21 |
| خرقة | 1.77 | 11.43 | 2.33 | 13.54 |
| اخرى | 11.71 | 57.53 | 3.59 | 32.67 |
| الصادرات غير البترولية | 150.80 | 917.50 | 159.15 | 778.45 |

بنك السودان المركزى - ادارة النقد الاجنبى

الشكل رقم (7) معدل التغير فى الصادرات غير البترولية خلال الفترة يونيو 2010 - يونيو 2011.



بلغت نسبة الآلات والمعدات الى جملة واردات في مايو 2011م حوالى 31.82% ، المواد الغذائية 22.27%، مصنوعات 21.66% ، وسائل النقل 35%، مواد كيميائية 6.47% ، منسوجات 3.34% . بينما بلغت نسبة الآلات والمعدات الى جملة الواردات فى النصف الاول من العام 2011م حوالى 28% ، السلع المصنعة 20%، المواد الغذائية بنسبة 18%، ، وسائل النقل بنسبة 10%، مواد كيميائية بنسبة 9.3% ، المواد الخام 7.6% ، المنسوجات بنسبة 2.8%، ولذلك تدعم سياسات البنك المركزى استراتيجية احلال الواردات بالتركيز على تشجيع الانتاج المحلى فى القطاعات الانتاجية (الزراعة والصناعة) عن طريق حزمة من الحوافز التشجيعية لتوفير التمويل المصرفى .

- يتوقع استمرار نمو صادر الذهب فى النصف الثانى من العام 2011م وكذلك الصادرات الزراعية وصادرات الثروة الحيوانية .

- يتوقع انخفاض الاستيراد نتيجة لاجراءات ضبط الطلب على النقد الاجنبى والضوابط المتخذة لتقليل واردات السلع الكمالية .

جدول رقم (5) تفاصيل قيمة الواردات السودانية خلال الفترة فبراير - مايو 2011م (ملايين الدولارات)

| السلعة | فبراير | النسبة | مارس | النسبة | ابريل | النسبة | مايو | النسبة |
|---------------|--------|--------|-------|--------|-------|--------|--------|--------|
| منسوجات | 17.3 | 2.7 | 22.2 | 2.7 | 19.0 | 2.6 | 19.03 | 3.34 |
| مصنوعات | 142.9 | 22.6 | 154 | 18.6 | 153.7 | 20.9 | 123.56 | 21.66 |
| الات ومعدات | 171.7 | 27.1 | 266.1 | 32.2 | 173.6 | 23.6 | 181.51 | 31.82 |
| مواد خام | 61.5 | 9.7 | 79.7 | 9.6 | 66.8 | 9.1 | 3.93 | 0.69 |
| مشروبات وتبغ | 6.7 | 1.1 | 5.8 | 0.7 | 8.9 | 1.2 | 7.12 | 1.25 |
| مواد غذائية | 118.9 | 18.8 | 119.7 | 14.5 | 149.3 | 20.3 | 127.02 | 22.27 |
| وسائل نقل | 50.3 | 7.9 | 107.2 | 13.0 | 72.5 | 9.9 | 70.47 | 12.35 |
| مواد كيميائية | 62.5 | 9.9 | 71.3 | 8.6 | 89.2 | 12.1 | 36.90 | 6.47 |
| اخرى | 1.1 | 0.2 | 1.4 | 0.2 | 1.7 | 0.2 | 0.85 | 0.15 |
| المجموع | 632.9 | 100.0 | 827.4 | 100.0 | 734.6 | 100.0 | 570.39 | 100.0 |

المصدر : قسم ميزان المدفوعات - إدارة الاحصاء - بنك السودان المركزى)

انخفضت اجمالى الواردات من 734.6 مليون دولار (ابريل 2011) الى 570.39 مليون دولار (مايو 2011)، بنسبة 22.4%، نتيجة للاجراءات التى اتخذت بشأن ترشيد الطلب على النقد الاجنبى وتحسين موقف ميزان المدفوعات، وذلك بحظر استيراد السلع غير الضرورية وتوظيف موارد النقد الاجنبى باستيراد السلع الضرورية .

6-2 الذهب:

سجلت اسعار الذهب السودانية خلال هذا الشهر ارتفاعاً ملحوظاً مقارنةً عن الموقف لشهر مايو ، إذ بلغت قيمة الجرام الواحد حوالي 48 دولار . ويتواصل التنقيب التقليدي في معظم الولايات ودخلت ولاية جنوب دارفور في دائرة التنقيب عن الذهب، ومن المتوقع ان توجه الدولة الى الوسائل الحديثة لعمليات التنقيب وتحفيز الشركات المحلية والاجنبية للاستثمار في هذا المجال، الامر الذي يؤدي الى مضاعفة الكميات المصدرة من خام الذهب بنهاية العام الحالي .

7-2 عمليات السوق المفتوحة وسوق الاوراق المالية :

ظل الرصيد الكلي لاصدارات شهامة: بنك السودان ، البنوك التجارية ، المؤسسات والصناديق واللجان والافراد ثابتاً حتى 2011/6/8 ، اذ بلغ حوالي 9587.62 مليون جنيه بعدد 19175248 شهادة، يتراوح متوسط عائد السنوي المتوقع ما بين 13.20% - 6.49% . كما بلغ الرصيد الكلي لشهادات صرح حسب القطاعات المذكورة حوالي 1815.63 مليون جنيه بعدد 18156261 شهادة، بمتوسط العائد السنوي ب 16% خلال نفس الفترة، أما موقف الرصيد الحالي لشهاب لقطاع بنك السودان والبنوك التجارية بلغ حوالي 243.87 مليون جنيه بنسبة 23.21% لبنك السودان، 76.79% للبنوك التجارية . اما اجمالى حركة التداول في السوق الثانوي خلال الفترة كالآتي : شهامة بقيمة 82.83 مليون جنيه بعدد 157190 شهادة، صرح بقيمة 20.86 مليون جنيه بعدد 207341 شهادة.

والله الموفق ،،

بنك السودان المركزي

الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء

إدارة البحوث والتنمية